

## قرار

### RESOLUTION

ش م/ل إ70/ق-5  
تشرين الأول/أكتوبر 2023

اللجنة الإقليمية  
لشرق المتوسط  
الدورة السبعون  
البند 3 (د) من جدول الأعمال

### تغيُّر المناخ والصحة والبيئة: إطار عمل إقليمي للفترة 2023-2029

إن اللجنة الإقليمية،

بعد أن استعرضت الورقة التقنية بشأن تغيُّر المناخ والصحة والبيئة: إطار عمل إقليمي للفترة 2023-2029؛<sup>1</sup>

وإذ تستذكر القرار ج ص ع61-19 (2008) الذي اعتمده جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، والقرار ش م/ل إ55/ق-8 (2008) الذي اعتمده اللجنة الإقليمية بشأن تغيُّر المناخ والصحة، وكذلك قرار اللجنة الإقليمية ش م/ل إ60/ق-5 (2013) بشأن الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019، والقرار ش م/ل إ64/ق-3 (2017)، الذي اعتمد إطار العمل بشأن تغيُّر المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2017-2021)؛

وإذ تستذكر أيضًا حصائل المؤتمر العالمي للصحة وتغيُّر المناخ لعام 2021، الذي أطلق برنامج الصحة المشترك بين منظمة الصحة العالمية والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، من أجل بناء نظم ومرافق صحية قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ ومستدامة بيئيًا؛

وإذ تلاحظ أن 14 من البلدان والأراضي في إقليم شرق المتوسط (البحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وباكستان وفلسطين والصومال وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن) قد اعتمدت بالفعل برنامج الصحة المنبثق عن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛

وإذ ترغب في مواصلة الاستفادة من الزخم الناتج عن المؤتمر العالمي للصحة وتغيُّر المناخ 2022 (الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ)، وتضع في اعتبارها أن الصحة ستُدْرَج في جدول أعمال المؤتمر العالمي المقبل في 2023 (الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف)؛

وإذ تُسَلِّم بأن تغيُّر المناخ يؤدي بالفعل إلى زيادة معدلات الأمراض والوفيات، وبأنه من المتوقع - ما لم تُتخذ إجراءات إضافية- أن تحدث زيادة كبيرة أخرى في العقود المقبلة، وهو ما سيؤثر على أداء نظم الصحة العامة والرعاية الصحية لوظائفها؛

<sup>1</sup> ش م/ل إ70/ق-3 - تنقيح 1

وإذ تُدرك أن وزارات الصحة تضطلع بدور قيادي في حوكمة الصحة وتنظيمها وترصدها، وليس هذا فحسب؛ بل في تحفيز الإجراءات والتدخلات الواجب على سائر القطاعات تنفيذها، لحماية الصحة من تغيُّر المناخ والمخاطر البيئية؛

1. تعتمد إطار العمل المقترح بشأن تغيُّر المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2023-2029)؛

2. وتحتُّ الدولُ الأعضاء على ما يلي:

1.2 تعيين مسؤولي تنسيق وطنيين وتمكينهم، لتيسير البرامج المعنية بتغيُّر المناخ والصحة وتنسيقها على الصعيد الوطني؛

2.2 وإعداد خطط عمل وطنية بشأن تغيُّر المناخ والصحة للفترة 2023-2029 وتنفيذها ورصدها استرشادًا بإطار العمل؛

3.2 وتخصيص موارد محلية كافية، وتيسير الحصول على التمويل المخصص لتغيُّر المناخ من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية؛

4.2 والتعجيل بتخطيط وتنفيذ نظم الصحة العامة القادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ والمستدامة بيئيًا، بما يتماشى مع البرنامج الصحي لمنظمة الصحة العالمية المنبثق عن مؤتمر الأطراف السادس والعشرين وبما يتلاءم مع سياقها القطري؛

5.2 وضمان مراعاة الآثار على الصحة في جميع البرامج الوطنية المعنية بالتكثيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره؛

3. وتطلب من المدير الإقليمي ما يلي:

1.3 تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لإعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية بهدف وضع الصحة في صميم العمل بشأن المناخ، وذلك من خلال:

1.1.3 دعم مشاركة الدول الأعضاء في الحوار التقني وحلقات العمل والمشاورات بشأن الأموال والعمليات والأنشطة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛

2.1.3 وتقديم الدعم التقني إلى البلدان لبناء نظم صحية قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ ومستدامة بيئيًا، لحماية صحة سكانها من الآثار المدمرة لتغير المناخ؛

3.1.3 وتعزيز الحاجة إلى تحسين إتاحة الطاقة المتجددة في مرافق الرعاية الصحية؛

2.3 وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، لتيسير تنفيذ الإطار الإقليمي وما يرتبط به من خطط عمل وطنية؛

3.3 إنشاء فريق استشاري تقني لرصد وتوثيق ما ينجم عن تغير المناخ من آثار مباشرة وغير مباشرة على الصحة في الإقليم؛

4.3 تقديم تقرير عن التقدم المُحرز في تنفيذ الإطار الإقليمي إلى اللجنة الإقليمية في دوراتها الثانية والسبعين والرابعة والسبعين والسادسة والسبعين.